High Center for Islamic Revolution Studies

Journal of Islamic Revolution Discourse

Home Page : https://jird.ut.ac.ir

Online ISSN: 3060-6527

The Governance of Will in the Holy Qur'an: The Formation of Collective Agency and Its Implications for Transformative Action

Mohammad Esmaeil Abdollahi[1]

Assistant Professor, Department of Socio-Cultural Governance, Faculty of Governance, University of Tehran, Tehran, Iran. Email: m.e.abdollahi@ut.ac.ir

ARTICLE INFO

Article type:
Research Article

Article History:
Received:
2024/12/22
Revised:
2025/01/17
Accepted:
2025/02/20
Published online:
2025/04/06

Keywords:
Collective Will,
Governance,
Consultation,
Holy Qur'an,
Transformative Action.

ABSTRACT

Objective: The present study begins with the gap between the abundance of normative values in the literature on Islamic governance and the lack of an adequate explanation of the mechanisms through which these values are translated into the capacity for collective and institutional action. Its objective is to develop a Qur'anic model explaining the transition of human will from individual choice to collective agency and governance capacity.

Methodology: By integrating context-sensitive thematic exegesis, conceptual analysis, and mechanism-based modeling, the study examines the semantic fields of divine will and human free choice, resolve, striving, change, consultation, holding fast together, cooperation, trust, and justice. It distinguishes between the text's direct implications, conceptual synthesis, and governance-related inference.

Findings: The study derives a seven-link architecture extending from value-based authority to governance agency and identifies three principal gaps as points of discontinuity: "Value/Action," "Individual/Collective," and "Collective/Institutional." Consultation serves as a mechanism for generating shared ownership of decisions; holding fast together and cooperation facilitate the pooling of capacities; and trust, justice, and accountability serve as mechanisms for preventing the distortion of collective will.

Conclusion: The "Governance of Will" refers to the regulation of the normative, epistemic, interactive, and institutional conditions through which social will is translated into responsible and sustainable action. Without reducing transformation to voluntarism, this framework can provide an analytical basis for examining transformative and revolutionary action.

Cite this article: Abdollahi M.E; (2025) The Governance of Will in the Holy Qur'an: The Formation of Collective Agency and Its Implications for Transformative Action, *Journal of Islamic Revolution Discourse.*(109-127)

https://doi.org/10.22059/jird.2026.387489.1022

Publisher: University of Tehran

مركز الدراسات العليا للثورة الإسلامية
خطاب الثورة الإسلامية
مجلة فصلية علمية
موقع المجلة: https://jird.ut.ac.ir
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٣٠٦٠-٦٥٢٧

القرآن الكريم وحوكمة الإرادة:
دور الإرادة في حل التحديات الاجتماعية

محمد إسماعيل عبداللهي

استاذ مساعد في قسم الحوكمة الثقافية الاجتماعية، كلية الحوكمة، جامعة طهران، طهران، إيران. البريد الإلكتروني: m.e.abdollahi@ut.ac.ir

معلومات المقالة

نوع المقالة:
علمية

تاريخ الاستلام:
٢٠٢٤/١٢/٢٢

تاريخ المراجعة:
٢٠٢٥/٠١/١٧

تاريخ القبول:
٢٠٢٥/٠٢/٢٠

تاريخ النشر:
٢٠٢٥/٠٤/٠٦

الملخص

الهدف: تنطلق الدراسة من فجوة نظرية بين وفرة القيم المعيارية في أدبيات الحوكمة الإسلامية وبين قصور تفسير الكيفية التي تتحول بها تلك القيم إلى قدرة اجتماعية ومؤسسية. وتهدف إلى بناء نموذج قرآني يفسر انتقال الإرادة الإنسانية من الاختيار الفردي إلى الفاعلية الجماعية والقدرة الحوكمية.

المنهج: اعتمد البحث التفسير الموضوعي المقيد بالسياق، والتحليل المفهومي، وبناء النموذج القائم على الآلية؛ وحلل الحقول المتصلة بالمشيئة والاختيار والعزم والسعي والتغيير والشورى والاعتصام والتعاون والأمانة، مع الفصل بين الدلالة النصية والتركيب المفهومي والاستنباط الحوكمي.

النتائج: أظهر التحليل بنية تتألف من سبع حلقات، تبدأ بالمرجعية القيمية، ثم الاختيار المسؤول، فالعزم والالتزام، فالسعي، فالشورى والتنسيق، فالإرادة الجمعية، وتنتهي بالفاعلية الحوكمية. كما كشف ثلاث فجوات تحول: القيمة/الفعل، والفرد/الجماعة، والجماعة/المؤسسة.

الاستنتاج: تقترح الدراسة «حوكمة الإرادة» بوصفها تنظيماً للشروط المعيارية والمعرفية والتفاعلية والمؤسسية التي تجعل الإرادة الاجتماعية قابلة للتحول إلى فعل مسؤول ومستدام، وتبين أن هذا الإطار يفسر جانباً من الفعل التحويلي والثوري من غير اختزاله في الإرادة وحدها. وتبقى فرضياته مفتوحة للاختبار التجريبي والفحص المقارن.

الكلمات المفتاحية:
الإرادة الجمعية،
الحوكمة، الشورى،
الفعل التحويلي، القرآن
الكريم..

الإستشهاد: عبداللهي، محمد إسماعيل؛ (٢٠٢٥) القرآن الكريم وحوكمة الإرادة: دور الإرادة في حل التحديات الاجتماعية. خطاب الثورة الاسلامية(١٢٧-١٠٩)

https://doi.org/10.22059/jird.2026.387489.1022

الناشر: جامعة طهران

المقدمة

لا تنشأ أزمات الحوكمة دائماً من غياب القواعد أو ضعف البنية القانونية؛ فكثير من النظم يمتلك تشريعات ومؤسسات معلنة، ومع ذلك تبقى فجوة بين القيم التي تتبناها وبين القدرة الفعلية على تحويلها إلى سلوك منسق وقرار قابل للتنفيذ. تكشف هذه الفجوة عن متغير وسيط كثيراً ما يظل ضمنياً: قدرة الفاعلين على تكوين إرادة مشتركة تنتقل من الاقتناع إلى الالتزام، ومن الالتزام إلى الفعل، ثم إلى تنسيق اجتماعي وقواعد تحفظ القدرة من التبدد. من هنا تُقرأ الإرادة في القرآن لا كقضية كلامية أو نفسية فحسب، بل بوصفها مدخلاً لدراسة شروط انتقال الفاعلية من الفرد إلى الجماعة والمؤسسة. يوفر الخطاب القرآني شبكة مفاهيمية غنية ذات صلة بالفعل: المشيئة، والاختيار، والعزم، والسعي، والتغيير، والشورى، والاعتصام، والتعاون، والأمانة، والعدل، والمسؤولية. ولا تعمل هذه العناصر كقائمة مستقلة من الفضائل. فالاختيار من دون مسؤولية قد يتحول إلى فردانية، والعزم من دون مرجعية معيارية قد يؤدي إلى نزعة إرادوية، والسعي من دون تنسيق قد يبقى أثراً متناثراً، والتعاون من دون قيد أخلاقي قد يصبح تعاوناً على العدوان، والشورى من دون حسم قد تتحول إلى مداولات لا تنتهي إلى قرار، والتعبئة من دون مؤسسة قد تنطفئ بانتهاء لحظتها الاستثنائية. لذلك لا تكمن المشكلة في إثبات أهمية كل مفهوم منفرد، بل في تفسير العلاقة التحويلية بينها.

من هذه الزاوية يتمثل السؤال الرئيس في: كيف يصوغ القرآن الكريم انتقال الإرادة الإنسانية من الاختيار الفردي إلى الفاعلية الجماعية، وما الدلالات التي يتيحها هذا المسار لبناء مفهوم «حوكمة الإرادة»؟ ويتفرع عنه سؤالان: ما الآليات القرآنية التي تصل المرجعية بالعزم والسعي والتنسيق؟ وما الشروط التي تمنع الإرادة الجمعية من التحول إلى تعبئة عابرة أو إلى قوة جماعية منفصلة عن غايتها الأخلاقية؟ وتنطلق الدراسة من افتراض تحليلي مفاده أن «الإرادة الجمعية» ليست مجموعاً حسابياً لإرادات الأفراد، بل قدرة ناشئة من قدر مشترك من المعنى، والتزام متبادل بالفعل، وآليات للتنسيق، وقواعد للمساءلة والتصحيح. تقترب أدبيات الفاعلية الجمعية من الجزء الأول من المشكلة. فقد بيّن باندورا أن الإحساس بالقدرة الجمعية لا يساوي جمع توقعات الكفاءة الفردية، بل يتعلق باعتقاد الجماعة بقدرتها المشتركة على تنظيم الأفعال اللازمة لإنتاج أثر، وأن هذا الاعتقاد يؤثر في اختيار الأهداف، والجهد، والمثابرة والمرونة (Bandura, 2000: 75–78). وفي علم نفس الفعل الجمعي، أظهر فان زومرن وزملاؤه أن الهوية الاجتماعية والإحساس بالظلم وتقدير الفاعلية تشكل مسارات مترابطة للمشاركة الجماعية (van Zomeren et al., 2008: 504–535). وتفيد هذه الأدبيات في تفسير الانتقال من الفرد إلى الجماعة، لكنها لا تجعل المرجعية الأخلاقية وحدود المشروعية جزءاً داخلياً من تعريف القدرة.

وتقدم أدبيات الحركات الاجتماعية مستوى آخر من التفسير؛ إذ تكشف نظرية «مواءمة الأطر» أن تحويل الخبرات الفردية المتفرقة إلى عمل جماعي يحتاج إلى بناء معنى يمكن للفاعلين أن يجدوا فيه تعبيراً عن هويتهم(Snow et al., 1986: 464–481) . كما يبين جاسبر أن العواطف الأخلاقية والروابط الوجدانية تدخل في إنتاج التضامن والاستمرار، ولا يمكن اختزال التعبئة في الحسابات العقلانية الباردة (Jasper, 2011: 285–303). غير أن نجاح التعبئة لا يساوي نجاح الحوكمة؛ فقد تنتج الحركة حضوراً وقدرة على الضغط، ثم تفشل في تحويل الطاقة الجمعية إلى قواعد وأدوار وذاكرة مؤسسية. وهذه النقطة هي إحدى الفجوات التي تسعى الدراسة إلى تفسيرها.

أما دراسات الحوكمة التعاونية فتقترب من سؤال المأسسة. فقد خلص أنسيل وغاش إلى أن الحوار المباشر وبناء الثقة والالتزام بالعملية والفهم المشترك حلقات أساسية في نجاح التعاون بين الفاعلين العامين وغير العامين (Ansell & Gash, 2008: 543–571). وقدم إمرسون وزملاؤه إطاراً ديناميكياً يربط «الاشتباك المبدئي» و«التحفيز المشترك» و«القدرة على العمل المشترك» ضمن دورة تتأثر بالسياق وتنتج أفعالاً ونتائج تعيد التأثير في النظام(Emerson et al., 2012: 1–29) . كذلك نقل برايسون وزملاؤه النقاش إلى «حوكمة القيمة العامة» التي تتوزع فيها القدرة بين فاعلين متعددين ولا يملك أحد السيطرة الكاملة على المجال العام (Bryson et al., 2014: 445–456). وفي الأدبيات الحديثة للإدارة العامة، اتسع الاهتمام بالدين بوصفه عاملاً تفسيرياً لا مجرد خلفية ثقافية. يبين أونغارو وتانتارديني، عبر مراجعة أدبيات ممتدة، أن الدين والإيمان والروحانية تؤثر في الأفراد والمنظمات والنظم الإدارية، وأن إدماجها في التحليل يمكن أن يكشف متغيرات أهملتها الإدارة العامة السائدة(Ongaro & Tantardini, 2024: 531–555) . ويقترح دركسلر وكاتل وشافيك برنامجاً بحثياً حول الإدارة العامة الإسلامية و«القيمة العامة الإسلامية» ينطلق من محدودية إسقاط الثنائية الغربية بين الديني والعلماني على تقاليد إدارية غير غربية (Drechsler et al., 2024: 608–624). كما تكشف دراسة غفران وياسمين وجود فجوة بين المعيار الإسلامي والممارسة التنظيمية في الحوكمة الأخلاقية، بما يؤكد أن امتلاك القيم لا يكفي لإنتاج ممارسة في مجال الحوكمة (Ghafran & Yasmin, 2020: 513–533).

ويظهر في أعمال الباحث نفسه مسار قريب من هذه الإشكالية؛ إذ تناولت دراسة «دور حوكمة الإرادة في حل التحديات الاجتماعية على أساس القرآن الكريم» الإرادة الفردية والجماعية واستراتيجيات تعزيزها (عبداللهي، ١٤٤٧هـ: ٤١–٧٦)، وبحثت دراسة فقه الشورى موقع المشاركة في شرعية الحكم وتحققه على المستوى الاجتماعي (عبداللهي، ١٤٠٤ب: ٩٢–١١٧)، بينما أبرزت دراسة مقارنة بين الميزان ومفاتيح

الغيب مركزية العدل والشورى والأمانة والمسؤولية في تصور الحكم (عبداللهي، ١٤٠٤أ: ١٣٢–١٥٨). غير أن هذه الأعمال لا تبني آلية تفسيرية متسلسلة لانتقال الإرادة من الفرد إلى الجماعة ثم إلى المؤسسة. تختلف الدراسة الحالية عن المقالة السابقة في أربعة مستويات لا يجوز إغفالها: سؤال البحث؛ إذ تنتقل من «دور الإرادة في حل التحديات» إلى «آلية تحول الإرادة إلى قدرة حوكمية»؛ ووحدة التحليل؛ إذ لا تجعل قائمة المشكلات الاجتماعية محوراً، بل تجعل حلقات التحويل والفجوات بينها وحدةً للتحليل؛ والمنهج؛ إذ تضيف بناء نموذج قائم على الآلية ومقارنة منظمة مع أدبيات الفاعلية والحوكمة؛ والنتيجة؛ إذ تقدم بنية تتكون من سبع حلقات وثلاث فجوات تحويل ونموذجاً دورياً للمراجعة. وبذلك تمثل الورقة امتداداً نظرياً مستقلاً، مع إبقاء الصلة بالمقالة المنشورة معلنة ومحددة بدلاً من إخفائها.

بناءً على ذلك، تقترح الدراسة مفهوم «حوكمة الإرادة» لا باعتباره لفظاً قرآنياً، بل باعتباره أداة تحليلية معاصرة لإعادة توصيف انتظام دلالات قرآنية متعددة. ومعيار صلاحية هذا البناء ليس إمكان العثور على المصطلح الحديث في النص، بل قدرته على احترام دلالات الآيات أولاً، وعلى تفسير العلاقات بينها ثانياً، وعلى إنتاج فرضيات قابلة للنقد والاختبار ثالثاً. وهذا التمييز بين النص والتركيب والاستنباط سيكون أحد الضوابط المنهجية الرئيسة في الأقسام التالية.

المنهج والإطار التحليلي

تنتمي الدراسة إلى البحوث النظرية ـ التفسيرية، وتعتمد ثلاثة إجراءات متكاملة: «التفسير الموضوعي المقيد بالسياق»، و«التحليل المفهومي»، و«بناء نموذج تفسيري قائم على الآليات». والمقصود بالتقييد بالسياق أن الآية لا تُنتزع لتؤدي وظيفة صممت مسبقاً؛ بل يبدأ التحليل بدلالتها في السياق القريب، ثم يقارن بحقل الآيات ذات الوظيفة المتصلة، ثم ينتقل إلى تركيب العلاقة المفهومية. أما بناء النموذج فلا يدعي اكتشاف تسلسل زمني منصوص عليه، بل يصوغ ترتيباً تحليلياً يفسر الشروط اللازمة للانتقال من حالة إلى أخرى. ولم تُبنَ مدوّنة الآيات على البحث اللفظي عن مادة «أراد» وحدها، لأن سؤال الفعل أوسع من لفظ الإرادة. جرى تحديد مجموعة من المفاهيم تشمل المشيئة والاختيار، والعزم، والسعي، والتغيير، والشورى، والاعتصام، والتعاون، والأمانة والعدل. وكان معيار الإدراج أن تؤدي الآية وظيفة في واحد من أربعة أبعاد: تأسيس الفاعلية والمسؤولية؛ أو تحويل الاختيار إلى فعل؛ أو تنسيق الفعل بين أكثر من فاعل؛ أو تثبيت القدرة ضمن ضوابط أخلاقية ومؤسسية. يمنع هذا المعيار تضخيم مدوّنة الآيات بآيات لا تتصل مباشرة بسؤال التحول، ويمنع في الوقت نفسه اختزال المفهوم في مشتقات لفظية محدودة. وفي قراءة الآيات، فُصلت ثلاثة مستويات من الاستدلال. المستوى الأول «الدلالة النصية»، وهي ما يمكن إسناده إلى الآية في سياقها ووفق التفسير

المعتمد. والمستوى الثاني «التركيب المفهومي»، وهو العلاقة التي تظهر عند جمع آيات متباعدة لفظياً ولكنها متكاملة وظيفياً. والمستوى الثالث «الاستنباط الحوكمي»، وهو إعادة توصيف حديثة للبنية المستخرجة. فعندما تستخدم الدراسة عبارة «حوكمة الإرادة» لا تنسبها إلى القرآن كمصطلح، وإنما تعبر بها عن علاقة بين المرجعية والمسؤولية والعزم والسعي والشورى والتعاون والمساءلة. هذا الفصل ضروري لتجنب المفارقة التاريخية وإسقاط قاموس الإدارة المعاصرة على النص. واستفيد من التفاسير في المواضع التي تؤثر في بناء النموذج، مع الالتزام بصفحات طبعات محددة. ففي تفسير قوله تعالى «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» يربط الطباطبائي بين ما بالنفس وبين تبدل الحال الاجتماعي، ويبين أن السياق لا يبرر قانوناً ميكانيكياً يختزل كل تغير في العامل النفسي وحده (الطباطبائي، ١٩٧٣: ج١١، ٣١٠—٣١٤). وفي آية الشورى، يوسع ابن عاشور مجال التشاور ليشمل مراتب المصالح العامة، ويربطه بمنع الاستبداد بالرأي في شؤون الأمة (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٤، ١٤٨—١٤٩). وفي قوله تعالى «وتعاونوا على البر والتقوى» يظهر قيد الغاية الأخلاقية بوضوح؛ وهو ما يفسره الزمخشري على نحو عام في التعاون على وجوه البر وترك التعاون على الإثم (الزمخشري، ١٩٩٨: ج٢، ١٩٤).

أما المقارنة مع النظريات المعاصرة فليست مصدراً لتفسير الآيات، بل أداة لاختبار القوة التفسيرية للنموذج. تتم المقارنة عبر أسئلة مشتركة: ما الذي يحول المعنى إلى فعل؟ كيف تتشكل القدرة المشتركة؟ ما دور الثقة والمشاركة؟ كيف تستمر القدرة بعد لحظة التعبئة؟ وما الذي يضبط القوة أخلاقياً؟ فإذا قدمت النظرية المعاصرة مفهوماً تفسيرياً مفيداً ـ كالفاعلية الجمعية أو التحفيز المشترك ـ استُخدم للمقارنة لا لإعادة تسمية الآية. وإذا قدم البناء القرآني قيداً إضافياً ـ كالبر والعدل والأمانة ـ عومل بوصفه إضافة معيارية لا يمكن اختزالها في الكفاءة التنظيمية. جرت عملية بناء النموذج في أربع مراحل: تحديد الوحدات الوظيفية في مدوّنة الآيات؛ ترتيبها وفق منطق التحول من داخل الفاعل إلى المجال العلائقي فالمؤسسي؛ اختبار العلاقات على آيات لا تنتمي إلى الجذر اللفظي نفسه؛ ثم إجراء مقارنة تفسيرية مع أدبيات الفاعلية الجمعية والحوكمة التعاونية والقيمة العامة. ومن هذه العملية استُخرجت سبع حلقات وثلاث فجوات في عملية التحول. وقد صيغت النتائج في رسوم وجداول لا باعتبارها «دليلاً» مستقلاً، بل تلخيصاً بصرياً لعلاقات سبق تأسيسها نصياً وتحليلياً. حدود الدراسة واضحة. فهي لا تقيس الإرادة الجمعية في مجتمع بعينه، ولا تختبر النموذج إحصائياً، ولا تزعم أن الإرادة العامل الوحيد في الثورة أو الإصلاح. الموارد، وبنية الدولة، والقواعد القانونية، وشبكات الاتصال، والفرص السياسية، والاقتصاد، والتكنولوجيا والسياق الدولي متغيرات مستقلة ووسيطة قد تعزز الفاعلية أو تقيدها. لذلك تُفهم دلالات النموذج بالنسبة إلى الثورة الإسلامية بوصفها «مصفوفة تحليل» تولد أسئلة وفرضيات قابلة للاختبار، لا بوصفها تفسيراً تاريخياً مكتملاً من دون بيانات مستقلة.

النتائج: الأسس القرآنية لمسار التحول

تكشف القراءة الموضوعية أن نقطة البدء ليست الرغبة، بل « الفاعلية المسؤولة». يجمع القرآن بين نفي الاستقلال الوجودي للإنسان في قوله تعالى «وما تشاؤون إلا أن يشاء الله» (الإنسان: ٣٠؛ التكوير: ٢٩)، وبين مخاطبته بوصفه فاعلاً قادراً على الاختيار في قوله «فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» (الكهف: ٢٩)، ثم يرتب على أفعاله التكليف والجزاء. هذا الجمع يمنع تصورين متقابلين: فاعل مطلق السيادة لا مرجعية تعلو إرادته، وفاعل مسلوب القدرة لا معنى لمساءلته. ومن ثم يمكن توصيف الإرادة الإنسانية بأنها قدرة حقيقية ولكن غير مطلقة، تعمل داخل أفق من المسؤولية والمعنى. ويترتب على ذلك أن المرجعية القيمية ليست قيداً يأتي بعد تكون الإرادة، بل تدخل في تعريفها المعياري منذ البداية. فالفعل في المنطق القرآني لا يُقاس فقط بقدرته على تحقيق الهدف، بل كذلك بجهة الهدف ووسيلته. هذه الخاصية ستصبح حاسمة حين نصل إلى التعاون؛ لأن الجماعة قد تمتلك كفاءة عالية في التنظيم لكنها تتعاون على الإثم والعدوان، وهو ما ينفي عن هذا التعاون صفة الرشد. بذلك تُبنى العلاقة منذ البداية على ثنائية «القدرة/المشروعية»: القدرة شرط لإنتاج الأثر، والمشروعية شرط لتوجيه الأثر.

الحلقة الثانية هي «العزم». تقدم آية «وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله» (آل عمران: ١٥٩) ترتيباً دقيقاً يجمع إشراك الآخرين في النظر والمشاورة ثم الحسم والتوكل. العزم هنا ليس اندفاعاً نفسياً معزولاً؛ لأنه يأتي بعد إدخال الآخرين في عملية النظر واتخاذ القرار، ولا يلغي محدودية الفاعل؛ لأن التوكل يأتي بعده. ويمكن من هذه البنية استخلاص وظيفة تحوليّة للعزم: إنه يغلق طور التردد بدرجة تكفي للانتقال إلى التنفيذ، من غير أن يحول القرار إلى يقين مطلق في السيطرة على النتائج. تكتسب هذه الملاحظة دلالة حوكمية؛ إذ تواجه أحد التوترات المعروفة في المشاركة: كيف يمكن توسيع التشاور من دون شلل القرار؟ تجمع الآية بين المشاركة والحسم في بنية واحدة. وهذا ما يسمح بفهم الشورى لا كبديل للعزم، بل كإحدى مقدماته. وهي نتيجة تتقاطع مع البحث الفقهي لعبداللهي في موقع الشورى من شرعية الحكم وتحققه الاجتماعي، حيث لا تنحصر الشورى في تجميل القرار بعد صنعه، بل تتصل بالمشاركة في تكوين المجال السياسي (عبداللهي، ١٤٠٤ب: ٩٢–١١٧).

الحلقة الثالثة هي «السعي». في قوله تعالى «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى» (النجم: ٣٩) ينتقل التحليل من المجال الداخلي إلى الأثر العملي. لا يعني ذلك أن نتيجة كل سعي مضمونة، بل أن نسبة الفعل إلى الإنسان ترتبط بما يباشره من سعي. ومن منظور النموذج، يؤدي السعي وظيفة «إظهار الإرادة»: فهو يحول القناعة والعزم إلى ممارسة يمكن أن تتفاعل مع أفعال الآخرين. ويتقاطع ذلك مع مفهوم الفاعلية عند باندورا؛ فالإدراك الذاتي أو الجمعي للقدرة يصبح ذا معنى حين ينظم الجهد والمثابرة في مواجهة الصعوبات

(Bandura, 2000: 75–78). لكن البناء القرآني يختلف عن مفهوم الفاعلية المحايد أخلاقياً في نقطة مهمة. قد تكون الجماعة واثقة بقدرتها ومثابرة في تحقيق هدف ضار؛ لذلك لا تكفي الفاعلية وحدها للحكم على الرشد. ومن هنا يظل السعي مرتبطاً بالمرجعية، ولا يُعرَّف النجاح بمجرد بلوغ النتيجة. هذا الفرق يبرر الاحتفاظ بمصطلح «الفاعلية الحوكمية» في النموذج بدل مساواته بالفاعلية الجمعية في علم النفس؛ فالأولى تجمع بين القدرة، والتنسيق، والضبط المعياري، والاستدامة.

الحلقة الرابعة هي «التغيير». قوله تعالى «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» (الرعد: ١١) يربط بين ما بالنفس وبين تحول الحال الجماعي. ويبين الطباطبائي في تفسير الآية أن ثمة رابطة بين الحالة الداخلية للقوم وبين استمرار الحال أو تبدله، لكنه لا يجعلها معادلةً تبطل بقية الأسباب (الطباطبائي، ١٩٧٣: ج١١، ٣١٠–٣١٤). وهذا الضبط مهم؛ لأنه يمنع قراءة الآية بوصفها شعاراً نفسياً من نوع «إذا أردنا تغير كل شيء»، كما يمنع في المقابل تصور المجتمع بوصفه موضوعاً سلبياً تحركه البنى من الخارج بلا فاعلين. المعنى التحليلي الذي تستفيده الدراسة هو أن التغيير الاجتماعي يحتاج إلى حامل اجتماعي يستبطن قدراً من التحول في الإدراك والاستعداد وتقبل الكلفة. لا يعني ذلك أن الفقر أو الاستبداد أو الحرب نتائج مباشرة لـ«ضعف الإرادة»، فهذا تبسيط مرفوض؛ بل يعني أن الفرص البنيوية لا تتحول إلى فعل من تلقاء نفسها. بين البنية والنتيجة توجد عملية عامليّة: تعريف للموقف، وتقدير للإمكان، والتزام، وشبكات تنسيق. هنا يلتقي النموذج مع أدبيات الفعل الجمعي التي تجعل الهوية وتقدير الفاعلية والإحساس بالظلم متغيرات وسيطة بين الحالة الموضوعية والمشاركة (van Zomeren et al., 2008: 504–535).

الحلقة الخامسة هي «الشورى»، وهي نقطة الانتقال الحاسمة من الإرادة الفردية إلى المجال العلائقي. في قوله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» (الشورى: ٣٨) لا يُمدح رأي محدد، بل نمط لإدارة «الأمر» المشترك. ويشير ابن عاشور إلى امتداد الشورى إلى مراتب المصالح وشؤون الأمة، بما يخرجها من دائرة المشورة الشخصية إلى تنظيم الرأي في المجال العام (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٤، ١٤٨–١٤٩). ومن منظور النموذج تؤدي الشورى أربع وظائف: إدخال المعرفة الموزعة؛ كشف الاعتراض قبل التنفيذ؛ تعزيز شعور المشاركين بمسؤوليتهم عن القرار؛ وتحويل الاختلاف من عامل يهدد وحدة الجماعة إلى عنصر يمكن استثماره ضمن قرار مشترك. هذه الوظائف تفسر لماذا لا تكون المشاركة قيمة تزيينية. تظهر أدبيات الحوكمة التعاونية أن بناء الثقة والفهم المشترك والالتزام بالعملية عوامل تؤثر في قدرة الأطراف على العمل المشترك (Ansell & Gash, 2008: 543–571). غير أن الشورى في النموذج القرآني لا تُستعار من هذه الأدبيات؛ بل تسير المقارنة في الاتجاه المعاكس: الآية تؤسس وظيفة المشاركة داخل المنظومة النصية، ثم تساعد الأدبيات الحديثة على توضيح آليات يمكن اختبارها تجريبياً، كالثقة وملكية القرار وتدفق المعلومات.

الحلقة السادسة هي «الاعتصام والتعاون». قوله تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا» (آل عمران: ١٠٣) يجعل الوحدة قائمة على الارتباط بمرجع جامع، لا مجرد تشابه في المصالح، بينما يضيف قوله «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان» (المائدة: ٢) قيداً حاسماً على القدرة الجمعية. ويفسر الزمخشري الأمر بالمعاونة على وجوه البر وترك المعاونة على الإثم على نحو عام (الزمخشري، ١٩٩٨: ج٢، ١٩٤). والنتيجة أن «التنسيق» نفسه ليس قيمة نهائية؛ فهناك تنسيق فاسد كما توجد فوضى فاسدة، والمعيار هو اقتران القدرة بالمقصد المشروع.

الحلقة السابعة هي «الأمانة والعدل والمساءلة» التي تنقل الطاقة الجمعية إلى منطق المؤسسة. قوله تعالى «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» (النساء: ٥٨) يجعل توزيع السلطة وأدائها موضوعاً أخلاقياً، لا امتيازاً متولداً من نجاح التعبئة. وقد أظهرت دراسة عبداللهي المقارنة بين الميزان ومفاتيح الغيب أن الأمانة والعدل والشورى والمسؤولية تتجمع في تصور للحكم يتجاوز امتلاك السلطة إلى كيفية ممارستها (عبداللهي، ١٤٠٤أ: ١٣٢–١٥٨). ومن هنا تصبح المساءلة جزءاً من الإرادة الجمعية الناضجة، لا قيداً خارجياً يفرض عليها بعد تكوّنها. إذا جمعت الحلقات السابقة ظهر أن الإرادة الجمعية ليست «لحظة» بل «عملية تحويل». تبدأ من معنى معياري، ثم تحتاج إلى فاعل يختار ويتحمل نسبة الفعل إليه، ثم إلى عزم وسعي، ثم إلى عمليات اجتماعية لتحويل التعدد إلى قدرة، ثم إلى قواعد تحفظ القدرة من الشخصنة والانحراف. ولا يدعي هذا الترتيب أن كل حالة تاريخية تمر بالمراحل بالترتيب نفسه؛ إنه نموذج آلي يحدد الوظائف التي لا تستقيم القدرة الحوكمية بدون نظائر لها.

جدول (١). البنية الوظيفية لمعمار حوكمة الإرادة

المستوى	المؤشر القرآني	الوظيفة التحويلية	المخرج الحوكمي
المرجعية القيمية	البر، العدل، التقوى	تحديد الغاية وحدود الوسيلة	مشروعية المقصد
الاختيار المسؤول	الكهف: ٢٩	إسناد القرار والمساءلة إلى الفاعل	عامليّة مسؤولة
العزم والالتزام	آل عمران: ١٥٩	تحويل الترجيح إلى قرار قابل للتنفيذ	ثبات الاتجاه
السعي والفعل	النجم: ٣٩	إخراج القرار من الداخل إلى الممارسة	أثر قابل للملاحظة
الشورى والتنسيق	الشورى: ٣٨؛ آل عمران: ١٥٩	دمج المعرفة والاعتراض والأدوار	ملكية مشتركة للقرار

المستوى	المؤشر القرآني	الوظيفة التحويلية	المخرج الحوكمي
الاعتصام والتعاون	آل عمران: ١٠٣؛ المائدة: ٢	تجميع القدرة مع ضبط الاتجاه الأخلاقي	إرادة جمعية
الأمانة والعدل	النساء: ٥٨	توزيع السلطة وربطها بالمسؤولية	استدامة ومساءلة

المعمار التحويلي لحوكمة الإرادة



شكل (١). المعمار التحويلي من المرجعية القيمية إلى الفاعلية الحوكمية

النتائج: نموذج حوكمة الإرادة وفجوات التحويل

بناء على النتائج السابقة، تُعرَّف «حوكمة الإرادة» بأنها تنظيم الشروط المعيارية والمعرفية والتفاعلية والمؤسسية التي تتكون من خلالها الإرادة الاجتماعية، وتنتقل من الاختيار إلى الالتزام، ومن الالتزام إلى التنسيق، ثم تتحول إلى قدرة مشتركة قابلة للاستمرار والمساءلة والتصحيح. هذا التعريف يميز المفهوم عن ثلاثة معانٍ قد تلتبس به: ليس حوكمةً للرغبات بمعنى السيطرة على المواطنين، وليس خطاباً تحفيزياً لرفع قوة العزم، وليس مرادفاً للمشاركة. إنه يركز على «بنية التحويل» التي تجعل المشاركة والعزم والتعاون حلقات داخل عملية أشمل. وتُعرّف «الإرادة الجمعية» داخل هذا النموذج بأنها قدرة ناشئة من التقاء أربعة مكونات: معنى مشترك بدرجة تكفي للتنسيق؛ التزام متبادل يقلل مشكلة الانتفاع المجاني؛ قنوات تحول المعرفة والموارد إلى أدوار متكاملة؛ وقواعد للحسم والمراجعة. وهذا التعريف قريب من منطق أوستروم في أن العمل الجمعي يحتاج إلى قواعد وتوقعات ومعايير تسمح للفاعلين بتجاوز مشكلات التنسيق والانتهازية (Ostrom, 2000: 137–158)، لكنه يضيف مرجعية معيارية تسبق الكفاءة التنظيمية وتحكم اتجاهها. تكشف المقارنة بين الحلقات عن الفجوة الأولى: «القيمة/الفعل». قد يعرف الفرد القيمة ويؤمن بها، لكنه لا يباشر السلوك عندما ترتفع الكلفة، أو ينخفض توقع الأثر، أو يتعارض الفعل مع راحة آنية. لذلك لا يعالج النموذج هذه الفجوة بمزيد من البيان القيمي فقط، بل يضع العزم والسعي والصبر والتوكل آليات للتحويل. فالمرجعية تجيب عن «لماذا»، لكن العزم ينقل الإجابة إلى التزام، والسعي يكشف صدق الالتزام في العالم الخارجي. إن تراكم الخطاب المعياري من دون آليات انتقال قد يرفع المعرفة ولا يرفع القدرة. الفجوة الثانية هي «الفرد/الجماعة». قد يتحول الإيمان إلى

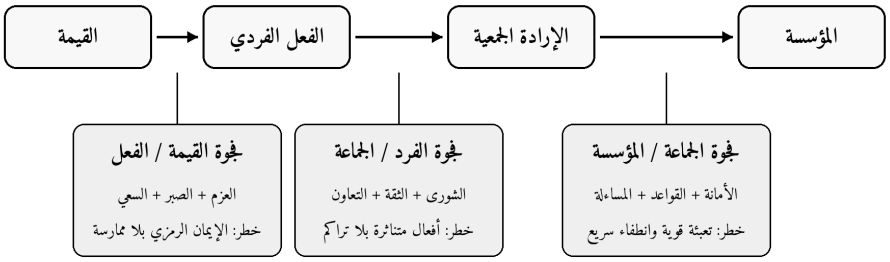
أعمال فردية كثيرة، لكنها تظل متناثرة بسبب نقص الثقة، أو غياب المعلومات المتبادلة، أو تعارض التوقيت والأدوار، أو عدم وجود قاعدة للحسم. هنا تظهر الشورى والاعتصام والتعاون بوصفها آليات مختلفة لا مترادفات: الشورى تنظم إنتاج القرار، والاعتصام يربط الفاعلين بمرجع جامع، والتعاون يوزع الفعل والموارد. وبهذا تتحول الإرادات المتجاورة إلى قدرة جماعية ناشئة لا يمكن إرجاعها إلى أي فرد بمفرده. تساعد نظرية الهوية الاجتماعية للفعل الجمعي على فهم بعض أبعاد هذه الفجوة؛ فالهوية المشتركة تجعل الفاعل يرى نفسه جزءاً من «نحن»، وتقدير الفاعلية يرفع توقع الأثر، بينما يمد الإحساس بالظلم الفعل بطاقة دافعة(van Zomeren et al., 2008: 504–535). كما يفسر سنو وزملاؤه كيف يساهم تقارب الأطر في ربط معاني الأفراد بخطاب الحركة(Snow et al., 1986: 464–481) . غير أن حوكمة الإرادة تضيف أن بناء «نحن» لا يكفي: يجب أن توجد آليات تمنع الجماعة من تحويل هويتها إلى مبرر لإلغاء الحق والعدل.

الفجوة الثالثة هي «الجماعة/المؤسسة». قد تنجح جماعة في التعبئة وتحمل الكلفة وإنتاج أثر كبير، ثم تخسر قدرتها بعد تغير الظرف؛ لأن ما كان محمولاً على العلاقات الشخصية والحماسة لم يتحول إلى أدوار وقواعد وذاكرة وإجراءات للمراجعة. هذه الفجوة هي ما يميز التحليل الحوكمي عن تحليل الحركة الاجتماعية وحده. المؤسسة، في المعنى المستخدم هنا، ليست البيروقراطية بالضرورة؛ بل كل ترتيب مستقر نسبياً يحدد من يقرر، وكيف توزع المسؤوليات، وكيف تسجل الخبرة، وكيف يصحح الخطأ، وكيف تنتقل السلطة من الأشخاص إلى قواعد مؤسسية قابلة للمساءلة. وهنا يلتقي النموذج مع إمرسون وزملائه في مفهوم «القدرة على العمل المشترك» الذي يضم الترتيبات المؤسسية والقيادة والمعرفة والموارد (Emerson et al., 2012: 1–29)، ومع برايسون وزملائه في تصور القيمة العامة كناتج لشبكات ومؤسسات متعددة لا لفاعل حكومي منفرد (Bryson et al., 2014: 445–456). لكنه يضيف إلى ذلك سؤالاً قرآنياً: هل القدرة التي جرى تثبيتها ما تزال أمينة على غايتها؟ لذلك لا تنتهي الدورة عند المأسسة، بل تعود عبر المساءلة والتعلم إلى مراجعة المعنى والاختيار.

من هنا يظهر أن النموذج دوري لا خطي. فالمؤسسة الناشئة تعيد تشكيل سلوك الفاعلين من خلال الحوافز والقواعد والتعليم والذاكرة، وقد تعزز الثقة والمعنى أو تستهلكهما. إذا تحولت القاعدة إلى أداة للمصلحة الخاصة، تنفصل القدرة عن المرجعية وينخفض الاستعداد لتحمل الكلفة المشتركة. وإذا أتاحت المؤسسة التصحيح والعدل والشفافية، فإنها تعيد إنتاج الثقة وتزيد احتمال تشكل إرادة جمعية في دورة لاحقة. لذلك وضعت الدراسة «التعلم والتصحيح» كحلقة ارتجاع لا كمرحلة نهائية منفصلة. تسمح هذه البنية أيضاً بتحديد خطر رابع عابر للفجوات الثلاث: «فجوة القدرة/الشرعية». قد تعبر الجماعة جميع حلقات التنسيق بنجاح، لكنها تتجه إلى غاية غير عادلة. هذا الاحتمال يكشف لماذا لا يمكن بناء نظرية قرآنية للحوكمة على

مفهوم الكفاءة فقط. قيد «البر والتقوى» في التعاون، وقيد «العدل» في الحكم، وقيد «الأمانة» في السلطة تجعل الشرعية الأخلاقية مبدأً معيارياً يحكم جميع المراحل. وبهذا يمكن أن تكون الفاعلية عالية بينما تكون الحوكمة، بالمعنى المعياري، فاشلة. يترتب على ذلك تشخيص عملي مختلف باختلاف موضع التعطل. فإذا كانت المشكلة في القيمة/الفعل، فإن توسيع المشاركة المؤسسية وحده لن يكفي ما لم توجد دوافع وقدرة على تحمل الكلفة. وإذا كانت في الفرد/الجماعة، فإن مزيداً من الوعظ قد لا يعالج نقص الثقة وقنوات التنسيق. وإذا كانت في الجماعة/المؤسسة، فإن رفع الحماسة قد يزيد هشاشة النظام ما لم يصاحبه توزيع للصلاحيات ومسارات للمساءلة. ولذلك يمكن للمفهوم أن يعمل كأداة تشخيص قبل أن يكون وصفة سياسية.

فجوات التحويل الثلاث في حوكمة الإرادة



شكل (٢). فجوات التحويل الثلاث وآليات عبورها

جدول (٢). التمييز بين الرغبة والإرادة الجمعية والقدرة الحوكمية

المستوى	التعريف الإجرائي	وحدة الفعل	الاستدامة	المخرج
الرغبة الفردية	ميل أو تفضيل	الفرد	منخفضة	قد تبقى بلا أثر
الإرادة الفردية	اختيار + عزم + سعي	الفرد	متوسطة	تنتج فعلاً شخصياً
الإرادة الجمعية	معنى مشترك + التزام + تنسيق	الجماعة/الشبكة	مرتفعة ظرفياً	تنتج قدرة مشتركة
القدرة الحوكمية	إرادة جمعية + قواعد + مساءلة + تعلم	المؤسسة/المجال العام	قابلة للاستدامة	تنتج أثراً قابلاً للتصحيح

المناقشة والدلالات الحوكمية والتحويلية

الإضافة النظرية الأولى للدراسة هي الانتقال من «قائمة القيم» إلى «آليات إنتاج القدرة». كثير من أدبيات الحوكمة الإسلامية تصف الحكم الجيد بالعدل والشورى والأمانة والمصلحة، وهي مكونات ضرورية، لكن مجرد تعدادها لا يفسر لماذا تمتلك مؤسستان مرجعية أخلاقية متقاربة وتختلفان في قدرتيهما على الفعل. تكشف دراسة غفران وياسمين في الحوكمة الأخلاقية أن وجود المرجع الإسلامي لا يلغي إمكان الفجوة بين المعيار والممارسة (Ghafran & Yasmin, 2020: 513–533). يفسر نموذج حوكمة الإرادة هذه الفجوة باحتمال تعطل إحدى حلقات التحويل، لا بافتراض الجهل بالقيمة دائماً. الإضافة الثانية هي إعادة تعريف وظيفة الشورى. بدلاً من حصر السؤال في كونها واجبة أو مندوبة أو في أثرها على الشرعية، تسأل الدراسة: ما الذي تفعله الشورى في بنية الفعل؟ والجواب أن لها وظيفة معرفية بتجميع المعلومات، ووظيفة علائقية بإدخال الأطراف، ووظيفة التزامية برفع ملكية القرار، ووظيفة تنظيمية بإدارة الاختلاف قبل الحسم. هذه الصياغة لا تلغي البحث الفقهي، بل تضيف إليه مستوى «الميكانيزم». ومن هنا تتصل نتائج الدراسة ببحث عبداللهي الفقهي في الشورى، لكنها تحوله من سؤال المشروعية إلى سؤال تكوين القدرة المشتركة (عبداللهي، ١٤٠٤ب: ٩٢–١١٧). الإضافة الثالثة هي الفصل بين «التعبئة» و«الحوكمة». يمكن للتعبئة أن تجمع أعداداً كبيرة حول معنى أو مظلمة، ويبين جاسبر أن العواطف قد تمنحها طاقة واستمراراً (Jasper, 2011: 285–303)، كما تبين نظرية مواءمة الأطر كيف يصبح المعنى قابلاً للتداول بين الحركة وأنصارها (Snow et al., 1986: 464–481). لكن الحوكمة تحتاج بعد ذلك إلى إدارة التعدد، وصون الذاكرة المؤسسية، وتوزيع الاختصاصات، وتصحيح الخطأ. ولذلك لا يُقاس نجاح الفعل التحويلي فقط بقدرته على كسر التوازن السابق، بل كذلك بقدرته على بناء انتظام جديد لا يستهلك مصادر شرعيته.

الإضافة الرابعة هي وصل «القيمة العامة» بـ«القدرة العامة». في حوكمة القيمة العامة، لا يكفي تعريف ما يعد ذا قيمة؛ إذ يحتاج إنتاجه إلى شرعية وقدرة تشغيلية وشبكات تعاون (Bryson et al., 2014: 445–456). وفي البرنامج البحثي للإدارة العامة الإسلامية يطرح دركسلر وزملاؤه الحاجة إلى تطوير مفهوم للقيمة العامة من داخل التقاليد الإسلامية بدلاً من الاكتفاء باستيراد النموذج الغربي (Drechsler et al., 2024: 608–624). تقترح هذه الدراسة أن «حوكمة الإرادة» هي إحدى الحلقات الوسيطة بين تعريف القيمة وبين القدرة على حملها جماعياً؛ فهي تفسر كيف تنتقل القيمة من معيار مقبول إلى التزام منظم.

الإضافة الخامسة هي إدخال الدين لا بوصفه عنصراً شكلياً أو هامشياً، بل كجزء من بنية المعنى والشرعية. تؤكد مراجعة أونغارو وتانتارديني أن الدين يمكن أن يؤثر في الدافعية والهوية والمنظمة والنظام الإداري معاً

(Ongaro & Tantardini, 2024: 531–555). في النموذج القرآني يؤدي هذا الدور على مستويين: يمنح الفعل معنى يتجاوز المنفعة المباشرة، ويضع في الوقت نفسه حدوداً على ما يجوز فعله باسم الجماعة. وهذه الثنائية تمنع اختزال الدين في «مورد تعبئة»؛ إذ يمكن أن يكون مصدراً للنقد الذاتي والمساءلة بقدر ما يكون مصدراً للتعبئة. وتظهر القيمة التفسيرية للنموذج بصورة أوضح في الفعل التحويلي. التحولات الكبرى لا تبدأ عادة من من مؤسسات مكتملة التكوين؛ بل من تحول في تعريف الفاعلين للوضع، وفي تقديرهم للواجب والإمكان والكلفة. لكن المعنى المشترك لا ينتج التغيير تلقائياً؛ إذ يجب أن يتحول إلى استعداد لتحمل الكلفة، ثم إلى تنسيق شبكي، ثم إلى قدرة على إعادة توزيع الموارد والقرارات، وأخيراً إلى قواعد تحفظ جانباً من الإنجاز. بهذا المعنى يقدم النموذج لغة وسيطة بين التفسيرات البنيوية الخالصة والتفسيرات الإرادوية الخالصة.

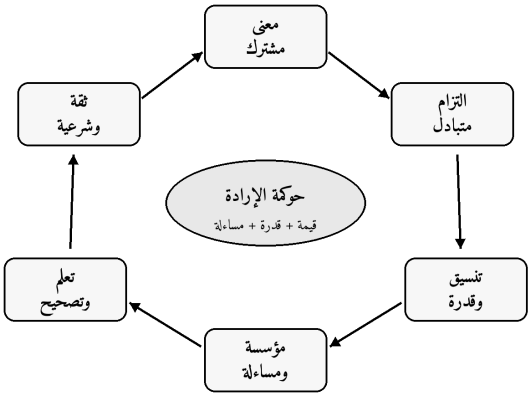
في سياق الثورة الإسلامية يمكن استخدام النموذج بوصفه «مصفوفة تحليل» قابلة للاختبار. يمكن للبحث التاريخي أن يسأل: ما المرجعيات التي صاغت المعنى المشترك؟ ما الذي نقل التذمر أو الاعتقاد إلى التزام ذي كلفة؟ ما دور شبكات المسجد والروحانية والجماعات المهنية والروابط المحلية في عبور فجوة الفرد/ الجماعة؟ وكيف تحولت بعض صور القدرة التعبوية بعد الثورة إلى مؤسسات، وأين ظهرت فجوة الجماعة/ المؤسسة؟ هذه أسئلة يولدها النموذج، لكنها ليست نتائج تاريخية لهذه الدراسة، لأن الإجابة عليها تحتاج إلى وثائق وخطابات وبيانات شبكية مستقلة. هذا التحفظ المنهجي مهم بصورة خاصة لمجلة متخصصة في دراسات الثورة الإسلامية. فصلة المقال بالثورة لا ينبغي أن تُصنع بإضافة فقرة تطبيقية في النهاية، بل بإيضاح ما الذي يضيفه المفهوم إلى دراسات الثورة. والإضافة هنا هي التمييز بين ثلاثة أنواع من القدرة: القدرة على رفض النظام القائم، والقدرة على تنسيق الفعل في لحظة التحول، والقدرة على إنشاء قواعد مستدامة بعد التحول. قد تجتمع الأولى والثانية وتضعف الثالثة. ومن ثم يقدم مفهوم حوكمة الإرادة فرضية تفسيرية عن استدامة الفعل الثوري لا عن نشأته وحدها. كما يمنع النموذج ثلاثة اختزالات. الأول «الاختزال النفسي» الذي يفسر النجاح والفشل بقوة الإرادة الفردية ويتجاهل الموارد والقوة والقانون. والثاني «الاختزال الجمعوي» الذي يتحدث عن إرادة الشعب كأن المجتمع ذات واحدة بلا اختلافات ومصالح متعارضة. والثالث «الاختزال المؤسسي» الذي يتعامل مع القواعد الرسمية كأنها تعمل من دون فاعلين وثقة ومعنى. البديل هو تصور متعدد المستويات: الفرد يختار، والعلاقات تنسق، والشبكات تجمع القدرة، والمؤسسة تثبت جانباً منها، ثم تعيد المؤسسة التأثير في الأفراد والعلاقات.

من ثم، لا ينبغي فهم «الإرادة الجمعية» على أنها تعني الإجماع الكامل؛ فالتعدد والاختلاف من الخصائص الطبيعية للمجتمع، والشورى لا تلغي هذا التعدد، بل تنظم التعامل معه. المطلوب هو حد من المعنى المشترك وقواعد مشروعة للحسم تسمح بالفعل مع بقاء إمكان الاعتراض والمراجعة. هذه النقطة تميز

حوكمة الإرادة عن خطاب الوحدة الذي قد يحول الاختلاف إلى خيانة؛ فالاعتصام في النموذج ليس إلغاءً للتنوع، بل منعاً لتفكك القدرة حول مرجعية جامعة، بينما تبقى العدالة والأمانة قيدين على استعمال تلك القدرة. تضيف الدورة الارتجاعية بعداً مهماً: كل مؤسسة ناجحة تنظيمياً يمكن أن تفشل أخلاقياً مع الزمن إذا لم تحتفظ بآليات التصحيح. وقد يكون أول أثر لهذا الفشل تآكل الثقة، ثم انخفاض الاستعداد للتعاون، ثم عودة الفعل إلى صور فردية أو شبكات موازية. لذلك لا تعد المساءلة مجرد أداة رقابية خارجية، بل جزءاً من إعادة إنتاج الإرادة الجمعية. المؤسسة التي تسمح بالتصحيح تخفض كلفة الالتزام المستقبلي، أما التي تحمي الخطأ باسم الوحدة فتستهلك الرصيد الذي تأسست عليه. على مستوى تصميم البحث، يمكن تحويل النموذج إلى برنامج تجريبي. يمكن قياس «وضوح المرجعية» عبر تحليل الخطاب، و«الاختيار المسؤول» عبر مؤشرات تحمل الكلفة، و«ملكية القرار» عبر إدراك المشاركة، و«القدرة الجمعية» عبر كثافة التنسيق والثقة، و«التحول المؤسسي» عبر استقرار الأدوار وقابلية المساءلة. كما يمكن مقارنة حركات أو مؤسسات تتشابه في المرجعية وتختلف في القدرة؛ فتظهر أي فجوة كانت أكثر تأثيراً. بهذا تنتقل حوكمة الإرادة من بناء مفهومي أولي إلى إطار قابل للتشغيل البحثي.

ويكشف النموذج أيضاً عن حدوده. فهو لا يقدم نظرية كاملة للثورة أو الدولة، ولا يحدد بذاته توزيع الموارد أو بنية الفرص أو أثر القمع أو البيئة الدولية. قوته تكمن في تفسير «الوسيط الفاعلي ـ المؤسسي» بين القيمة والبنية والنتيجة. وإذا استُخدم خارج هذا الحد تحول إلى إرادوية؛ وإذا حُذف منه هذا الوسيط عادت النظرية إلى تصور الفاعلين كحاملين سلبيين للبنى. ومن هنا يجب أن يبقى المفهوم جزءاً من تفسير متعدد الأسباب.

الدورة الديناميكية للفاعلية الحوكمية



شكل (٣). الدورة الديناميكية للفاعلية الحوكمية والتغذية الراجعة

جدول (٣). مصفوفة تشخيص تعطل حوكمة الإرادة

الفجوة/الخطر	المظهر	التفسير المحتمل	الآلية التصحيحية
القيمة / الفعل	إيمان معلن لا يترجم إلى سلوك	ضعف الالتزام، ارتفاع الكلفة، انخفاض توقع الأثر	العزم، الصبر، السعي، التوكل
الفرد / الجماعة	مبادرات متناثرة بلا تراكم	نقص الثقة والمعلومة وقواعد الحسم	الشورى، الاعتصام، التعاون
الجماعة / المؤسسة	تعبئة قوية وانطفاء سريع	الشخصنة، غياب الأدوار والذاكرة والمساءلة	الأمانة، العدل، توزيع المسؤولية، التعلم
القدرة / الشرعية	تنظيم فعال في غاية منحرفة	انفصال الكفاءة عن المرجعية	البر، التقوى، العدل، المحاسبة

الخاتمة

انطلقت الدراسة من فجوة لا تعالجها قوائم القيم بمفردها: كيف تتحول المرجعية الأخلاقية إلى قدرة اجتماعية ومؤسسية؟ وأظهرت القراءة الموضوعية لحقول المشيئة والاختيار والعزم والسعي والتغيير والشورى والاعتصام والتعاون والأمانة أن الإرادة في المجال الحوكمي لا ينبغي تصورها كنقطة نفسية منعزلة. إنها عملية تحوّل متدرجة، تبدأ بمعنى يحدد الغاية، ثم بفعل يُنسب إلى فاعل مسؤول، ثم بعزم وسعي، ثم بعمليات اجتماعية تحول التعدد إلى تنسيق، وأخيراً بقواعد تربط القدرة بالمحاسبة والتصحيح. توصل البحث إلى أربع نتائج مركزية. الأولى بناء معمار من سبع حلقات: المرجعية القيمية، والاختيار المسؤول، والعزم والالتزام، والسعي، والشورى والتنسيق، والإرادة الجمعية، والفاعلية الحوكمية. الثانية تحديد ثلاث فجوات تحول: القيمة/الفعل، والفرد/الجماعة، والجماعة/المؤسسة، مع إضافة خطر عابر هو انفصال القدرة عن الشرعية. الثالثة إعادة تفسير الشورى بوصفها آلية معرفية وعلائقية والتزامية لبناء ملكية مشتركة للقرار. الرابعة جعل المساءلة والتعلم جزءاً من إعادة إنتاج الإرادة الجمعية، لا مرحلة لاحقة منفصلة عن تكوينها.

وعلى هذا الأساس عرّفت الدراسة «حوكمة الإرادة» بأنها تنظيم الشروط المعيارية والمعرفية والتفاعلية والمؤسسية التي تتكون عبرها الإرادة الاجتماعية وتتحول إلى فعل مسؤول قابل للاستمرار والتصحيح. وميزتها أنها تصل بين الأخلاق والعامليّة والمؤسسة، وتفسر لماذا لا يكفي وضوح القيمة، ولا قوة العزم، ولا كثافة التعبئة، ولا وجود المؤسسة، كل منها بمفرده. الحوكمة تنشأ حين تتصل هذه المستويات عبر آليات تحول يمكن تشخيصها ومراجعتها. وأوضحت المناقشة أن النموذج يحاور أدبيات الفاعلية الجمعية والهوية الاجتماعية والحوكمة التعاونية والقيمة العامة، مع إضافة بعد معياري يمنع مساواة الكفاءة بالرشد.

ويمكن توظيفه في دراسات الثورة الإسلامية لتوليد فرضيات عن تشكل المعنى، وتحمل الكلفة، والشبكات، والانتقال من التعبئة إلى المؤسسة، بشرط ألا تحل النتائج النظرية محل التحقق التاريخي المستند إلى الوثائق والبيانات. تقترح الدراسة ثلاثة مسارات لاحقة: بناء مقياس متعدد الأبعاد لحلقات النموذج وفجواته؛ اختبار النموذج في مؤسسات عامة أو مبادرات اجتماعية ذات مرجعية دينية؛ وإجراء دراسة تاريخية مقارنة بين مرحلة تشكل الإرادة الجمعية في الثورة الإسلامية ومرحلة التحول المؤسسي بعدها. ومن شأن هذه المسارات أن تحول «حوكمة الإرادة» من نموذج تفسيري أولي إلى برنامج بحثي قابل للتراكم والتفنيد والمقارنة عبر السياقات.

المراجع

- القرآن الكريم.

١. ابن عاشور، م. ط. (١٩٨٤). التحرير والتنوير. ج٤. تونس: الدار التونسية للنشر.

٢. الطباطبائي، م. ح. (١٩٧٣). الميزان في تفسير القرآن. ج١١. ط٢. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٣. الزمخشري، م. ب. ع. (١٩٩٨). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ج٢. الرياض: مكتبة العبيكان.

٤. عبداللهي، م. إ. (١٤٤٧هـ). «دور حوكمة الإرادة في حل التحديات الاجتماعية على أساس القرآن الكريم.» الدراسات القرآنية المعاصرة. ع١٤، ٤١–٧٦.

٥. عبداللهي، م. إ. (١٤٠٤ب). «تحليل فقهی جایگاه شورا در مشروعیت‌بخشی به انتخاب حکمران اسلامی با تأکید بر دیدگاه آیت‌الله خامنه‌ای.» پژوهش‌های فقهی مسائل مستحدثه. دوره٣، ش١، ٩٢–١١٧.

٦. عبداللهي، م. إ. (١٤٠٤أ). «بررسی تطبیقی دیدگاه علامه طباطبایی و فخر رازی در مفهوم حکمرانی با تکیه بر آیات سوره نساء.» پژوهش‌های تفسیر تطبیقی. دوره١١، ش٢٢، ١٣٢–١٥٨.

7. Ansell, C.; Gash, A. (2008). “Collaborative Governance in Theory and Practice.” Journal of Public Administration Research and Theory, 18(4), 543–571. DOI: 10.1093/jopart/mum032.

8. Bandura, A. (2000). “Exercise of Human Agency Through Collective Efficacy.” Current Directions in Psychological Science, 9(3), 75–78. DOI: 10.1111/1467-8721.00064.

9. Bryson, J. M.; Crosby, B. C.; Bloomberg, L. (2014). "Public Value Governance: Moving Beyond Traditional Public Administration and the New Public Management." Public Administration Review, 74(4), 445–456. DOI: 10.1111/puar.12238.

10. Drechsler, W.; Kattel, R.; Chafik, S. (2024). "Islamic Public Administration and Islamic Public Value: Towards a Research Agenda." Public Policy and Administration, 39(4), 608–624. DOI: 10.1177/09520767231201799.

11. Emerson, K.; Nabatchi, T.; Balogh, S. (2012). "An Integrative Framework for Collaborative Governance." Journal of Public Administration Research and Theory, 22(1), 1–29. DOI: 10.1093/jopart/mur011.

12. Ghafran, C.; Yasmin, S. (2020). "Ethical Governance: Insight from the Islamic Perspective and an Empirical Enquiry." Journal of Business Ethics, 167, 513–533. DOI: 10.1007/s10551-019-04170-3.

13. Jasper, J. M. (2011). "Emotions and Social Movements: Twenty Years of Theory and Research." Annual Review of Sociology, 37, 285–303. DOI: 10.1146/annurev-soc-081309-150015.

References

• The Holy Qur'an.
1. Ibn ʿĀshūr, M. Ṭ. (1984). Al-Taḥrīr wa al-Tanwīr (Vol. 4). Tunis: Tunisian Publishing House.
2. Ṭabāṭabāʾī, M. H. (1973). Al-Mīzān fī Tafsīr al-Qurʾān (Vol. 11, 2nd ed.). Beirut: Al-Aʿlamī Publications.
3. Zamakhsharī, M. (1998). Al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq Ghawāmiḍ al-Tanzīl (Vol. 2). Riyadh: Obeikan Library.
4. Abdollahi, M. E. (1447 AH). "The role of the governance of will in addressing social challenges based on the Holy Qur'an." Contemporary Qur'anic Studies, (14), 41–76.
5. Abdollahi, M. E. (1404b SH). "A jurisprudential analysis of the position of consultation in legitimizing the selection of an Islamic ruler, with emphasis on the views of Ayatollah Khamenei." Jurisprudential Studies of Contemporary Issues, 3(1), 92–117.
6. Abdollahi, M. E. (1404a SH). "A comparative examination of Allameh Tabataba'i's and Fakhr al-Din al-Razi's views on the concept of govern-

ance, focusing on the verses of Surah al-Nisā'." Studies in Comparative Exegesis, 11(22), 132–158.

7. Ansell, C; Gash, A. (2008). "Collaborative Governance in Theory and Practice." Journal of Public Administration Research and Theory, 18(4), 543–571. DOI: 10.1093/jopart/mum032.
8. Bandura, A. (2000). "Exercise of Human Agency through Collective Efficacy." Current Directions in Psychological Science, 9(3), 75–78. DOI: 10.1111/1467-8721.00064.
9. Bryson, J. M; Crosby, B. C; Bloomberg, L. (2014). "Public Value Governance: Moving Beyond Traditional Public Administration and the New Public Management." Public Administration Review, 74(4), 445–456. DOI: 10.1111/puar.12238.
10. Drechsler, W; Kattel, R; Chafik, S. (2024). "Islamic Public Administration and Islamic Public Value: Towards a Research Agenda." Public Policy and Administration, 39(4), 608–624. DOI: 10.1177/09520767231201799.
11. Emerson, K; Nabatchi, T; Balogh, S. (2012). "An Integrative Framework for Collaborative Governance." Journal of Public Administration Research and Theory, 22(1), 1–29. DOI: 10.1093/jopart/mur011.
12. Ghafran, C; Yasmin, S. (2020). "Ethical Governance: Insight from the Islamic Perspective and an Empirical Enquiry." Journal of Business Ethics, 167, 513–533. DOI: 10.1007/s10551-019-04170-3.
13. Jasper, J. M. (2011). "Emotions and Social Movements: Twenty Years of Theory and Research." Annual Review of Sociology, 37, 285–303. DOI: 10.1146/annurev-soc-081309-150015.
14. Ongaro, E; Tantardini, M. (2024). "Religion, Spirituality, Faith and Public Administration: A Literature Review and Outlook." Public Policy and Administration, 39(4), 531–555. DOI: 10.1177/09520767221146866.
15. Ostrom, E. (2000). "Collective Action and the Evolution of Social Norms." Journal of Economic Perspectives, 14(3), 137–158. DOI: 10.1257/jep.14.3.137.
16. Snow, D. A; Rochford, E. B; Worden, S. K; Benford, R. D. (1986). "Frame Alignment Processes, Micromobilization, and Movement Participation." American Sociological Review, 51(4), 464–481. DOI: 10.2307/2095581.
17. Van Zomeren, M; Postmes, T; Spears, R. (2008). "Toward an Integrative Social Identity Model of Collective Action: A Quantitative Research Synthesis of Three Socio-Psychological Perspectives." Psychological Bulletin,

134(4), 504–535. DOI: 10.1037/0033-2909.134.4.504.

18. Ongaro, E.; Tantardini, M. (2024). "Religion, Spirituality, Faith and Public Administration: A Literature Review and Outlook." Public Policy and Administration, 39(4), 531–555. DOI: 10.1177/09520767221146866.

19. Ostrom, E. (2000). "Collective Action and the Evolution of Social Norms." Journal of Economic Perspectives, 14(3), 137–158. DOI: 10.1257/jep.14.3.137.

20. Snow, D. A.; Rochford, E. B.; Worden, S. K.; Benford, R. D. (1986). "Frame Alignment Processes, Micromobilization, and Movement Participation." American Sociological Review, 51(4), 464–481. DOI: 10.2307/2095581.

21. van Zomeren, M.; Postmes, T.; Spears, R. (2008). "Toward an Integrative Social Identity Model of Collective Action: A Quantitative Research Synthesis of Three Socio-Psychological Perspectives." Psychological Bulletin, 134(4), 504–535. DOI: 10.1037/0033-2909.134.4.504.